

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

CONSEIL DE LA CONCURRENCE

مجلس المنافسة

17 جويلية 2025

بيان

توقيع اتفاقية - إطار للتعاون والتشاور

بين

"مجلس المنافسة" و"لجنة ضبط الكهرباء والغاز"



في إطار المسعى الاستراتيجي لمجلس المنافسة القائم على حوكمة فعالة وتشاركية، وفي سبيل تجسيد فعال للمهام الموكلة إليه بموجب الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003، المعدل والمتمم، المتعلق بالمنافسة (المادتان 39 و50)، باشر المجلس سلسلة مشاورات مع مجموعة من سلطات الضبط القطاعية بهدف إرساء أسس تعاون شفاف يستجيب لمتطلبات حماية المنافسة وترقيتها في مختلف الأسواق وخاصة ما تعلق بالمرافق العمومية.

في هذا إطار، بادر مجلس المنافسة، بالتنسيق مع هذه السلطات، باتخاذ إجراءات تهدف إلى إضفاء الطابع الرسمي على اتفاقيات إطارية للتعاون، تضمن تنظيمًا فعالًا ومنسجمًا للمنافسة.

وفي هذا السياق، وقع كل من مجلس المنافسة ولجنة ضبط الكهرباء والغاز (CREG) اتفاقية إطار للتعاون، يوم الأربعاء 16 جويلية 2025، بمقر هذه الأخيرة الكائن بمبنى وزارة الطاقة والمناجم، البرج "ب"، بجريدة (الجزائر العاصمة).

أشرف على مراسم التوقيع كل من البروفيسور أحمد دحينة، رئيس مجلس المنافسة، والسيدة وسيلة بطاطة زوجة عتيمن، رئيسة لجنة ضبط الكهرباء والغاز، بحضور أعضاء وإطارات الهيئتين.

تهدف هذه الاتفاقية إلى وضع إطار للتعاون والتشاور وتبادل المعلومات بين الطرفين، بغرض تنظيم الأنشطة المتعلقة بإنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها وتسويقها، وكذا تلك المتعلقة بنقل الغاز عبر القنوات وتوزيعه وتسويقه، مع ضمان تنظيم فعال لهذا القطاع، من أجل تحسين النجاعة الاقتصادية، وحماية مصالح المستهلكين، وتعزيز الاستثمار الوطني والأجنبي.

تعدّ هذه الاتفاقية ثمرة الاجتماع التنسيقي الذي عُقد بتاريخ 22 جوان 2025، بمقر لجنة ضبط الكهرباء والغاز، وهي تعبر عن إرادة الطرفين في إرساء إطار رسمي ومنظم لتبادل المعلومات والتشاور والتنسيق المنتظم، بهدف ضمان التطبيق الفعّال لقواعد المنافسة، في إطار احترام المهام والصلاحيات القانونية المنوطة بكل طرف.

كما جدد الطرفان التزامهما بتنفيذ بنود هذه الاتفاقية، من خلال تعيين نقاط اتصال داخل كل هيئة، ووضع خارطة طريق مرفقة بخطة عمل مشتركة، بهدف ضمان التطبيق الفعلي لقواعد المنافسة في هذا القطاع الاستراتيجي، وتعزيز ثقة المستثمرين، وضمان حماية حقوق المستهلكين.

وفي هذا الإطار، عبّر الطرفان عن رغبتهما في إنشاء منتدى يجمع مجلس المنافسة وهيئات الضبط القطاعية، من أجل ضمان احترام قواعد المنافسة، والوقاية من الممارسات المنافية لها، وتعزيز التنافسية ضمن بيئة اقتصادية عادلة وشفافة، ملائمة لاستقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية. وسيسهّم هذا المنتدى في إرساء مناخ أعمال مستقر، قائم على الأمن القانوني والقضائي، بما يتيح تحقيق تنمية مستدامة تخدم الاقتصاد الوطني برمته، وتعود بالفائدة على المؤسسات والمستهلكين على حد سواء.